شركة قطر وعمان للاستثمار
QATAR OMAN
INVESTMENT COMPANY

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
لشركة قطر وعمان للاستثمار
المنعقد في تاريخ: ٢٠٢٥/٠٤/٢٩

عقد مجلس إدارة شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق) اجتماع الجمعية العامة العادية للعام المالي ٢٠٢٤ المنعقد في تمام الساعة [السادسة والنصف] من مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٩ ابريل ٢٠٢٥ م وذلك في فندق [راديسون بلو] قاعة [جوانا].

وقد حضر الاجتماع:

▪ السيد / **خالد بن سلطان الربان**	رئيس مجلس الادارة
▪ المهندس / **قيس بن عبدالله الخروصي**	نائب رئيس مجلس الادارة
▪ السيد / **عبد الهادي بن تريحيب بن نايفة الشهواني**	عضو مجلس الادارة
▪ السيد / **أحمد بن عبدالخالق أحمد الغامدي**	عضو مجلس الادارة
▪ السيد / **محمد بن عبدالعزيز سعد آل سعد الكواري**	عضو مجلس الادارة
▪ السيد / **محمد بن عبدالرحمن محمد فخرو**	عضو مجلس الادارة
▪ السيد / **محمد بن أحمد محمد على الأصمخ**	عضو مجلس الإدارة

كما تغيب عن الحضور:

▪ السيد / **محمد بن عبدالمنعم محمد صالح السيد**	عضو مجلس الادارة

كما حضر الاجتماع:

▪ السيد / **ناصر محمد آل مذكور الخالدي**	الرئيس التنفيذي للشركة
▪ السيد / **أحمد عصام الدين وهبه**	أمين سر المجلس

كما حضر الاجتماع من جهات خارج الشركة:

السيدة / **محمد علي محمد الدربستي**	ممثل عن جهاز قطر للاستثمار
الفاضل / **عبدالله خليل الخنجي**	ممثل عن جهاز الاستثمار العُماني
السيد / **خالد السليطي**	ممثل وزارة التجارة والصناعة
السيد / **عبدالرحمن الجاسم**	ممثل وزارة التجارة والصناعة
السيد / **سمير الشابوري**	ممثل وزارة التجارة والصناعة

كما حضر الاجتماع من مراقبي الحسابات:

السيد / **طارق سليمان**	شريك تدقيق في شركة مزارز أس أيه ليمتد
السيد / **حاتم حميدان**	مدير تدقيق في شركة مزارز أس أيه ليمتد
السيد / **مصطفي صيام**	مشرف تدقيق في شركة مزارز أس أيه ليمتد

النصاب القانوني:

وبعد حصر نِسب حضور المساهمين الحاضرين في الاجتماع من قِبل مراقب الحسابات الخارجي السادة / مكتب مزارز أس أيه ليمتد (فرع قطر)، اعلن السادة مراقبي الحسابات بالشركة النصاب القانوني للاجتماع والأسهم الممثلة لتلك النصاب والتي كانت علي النحو التالي :

مساهمون بالأصالة يمثلون	: ١٣٢,٠٩٤,٥٠٢	سهم
مساهمون بالوكالة يمثلون	: ٢٧,٨٤٨,٩٥٠	سهم
إجمالي الاسهم الحاضرة	: ١٥٩,٩٤٣,٤٥٢	سهم

وكانت نسبة الحضور تمثل ٥٠,٧٨ % من مجموع مساهمي شركة قطر وعُمان للاستثمار والتي تبلغ ٣١٥,٠٠٠,٠٠٠ سهم، وعليه اعتبر النصاب القانوني لانعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠٢٥/٠٤/٢٩ مكتملاً وفقاً لقانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والقانون رقم (٨) سنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والنظام الأساسي للشركة.

وبعد ان تأكد رئيس مجلس الإدارة **السيد / خالد بن سلطان الربان** من اكتمال النصاب القانوني من مراقب الحسابات الخارجي للشركة السادة / مكتب مزارز أس أيه ليمتد (فرع قطر)، رحب **سعادة الرئيس** بالأعضاء والسادة المساهمين الحضور وبعد ذلك انتقل إلي بنود جدول الإعمال وكانت علي النحو التالي:

شركة قطر وعمان للاستثمار
QATAR OMAN
INVESTMENT COMPANY

جدول اعمال اجتماع الجمعية العامة العادية

أولاً : سماع كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ والخطة المستقبلية للشركة والمصادقة عليها. ٤

ثانياً: سماع تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن ميزانية الشركة وعن الحسابات التي قدمها مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ والمصادقة عليها. ٥

ثالثاً: مناقشة الميزانية المدققة للشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ والمصادقة عليها.....٩

رابعاً: مناقشة تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٤ واعتماده.....٩

خامساً: الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح وإقراره.....٩

سادساً : إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وتحديد مكافآتهم. ١٠

سابعاً : الموافقة على تعيين المدقق الخارجي للشركة لعام ٢٠٢٥ وتحديد أجره السنوي. ١١

****

شركة قطر وعمان للاستثمار
QATAR OMAN
INVESTMENT COMPANY

أولاً : سماع كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ والخطة المستقبلية للشركة والمصادقة عليها.

في مستهلّ الاجتماع، تفضّل سعادة رئيس مجلس الإدارة مشكورًا بافتتاح الجلسة، حيث عبّر عن بالغ سروره بلقاء السادة المساهمين والحضور الكرام، معبّرًا عن امتنانه لتلبية الدعوة والمشاركة الفاعلة في هذا الحدث، ثمّ تلا على السادة الحضور نص كلمة مجلس الإدارة، والتي جاءت كما يلي:

حضرات السادة المساهمين الكرام، الحضور الأفاضل،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن إخواني أعضاء مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن شكري وتقديري لحضوركم هذا الاجتماع، وأشكر أيضًا أعضاء المجلس على جهودهم.

منذ عام ٢٠٠٨، استطاعت الشركة استثمار رأس مالها في قطر وسلطنة عمان في قطاعات حيوية مثل الصناعة والعقار والأسهم وقد تحمل مجلس الإدارة الجديد مسؤولية قيادة الشركة منذ عام ٢٠٢٤.

في عام ٢٠٢٤، اتخذ مجلس الإدارة قرارًا حاسمًا بإعادة هيكلة الشركة وتقييم الاستثمارات بهدف رسم استراتيجيات جديدة لتحسين الإيرادات، ومن المتوقع الانتهاء من هذه الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥.

وقد أظهرت النتائج المالية للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ خسارة صافية قدرها ٥٥,٩٧ مليون ريال قطري، مقارنة بخسارة قدرها ٨,١٥ مليون ريال في عام ٢٠٢٣. تعكس هذه الخسارة تطبيق سياسة أكثر تحفظًا وشفافية في تقييم الاستثمارات وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية

وقد تم عمل تقييم لإعادة قياس بعض الأصول بالقيمة العادلة، مما أدى إلى انخفاض في القيمة العادلة للأصول أبرزها:

- انخفاض في قيمة العقارات الاستثمارية بمقدار ٢٥,٩٥ مليون ريال قطري.
- تسجيل خسارة القيمة العادلة الناتج عن إعادة تصنيف الاستثمار من شركة زميلة الى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بمقدار ٢٩,٥٩ مليون ريال قطري.
- انخفاض في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في الأسهم غير المدرجة بمقدار ٤,١٠ مليون ريال قطري مما انعكس على بند الدخل الشامل الآخر.
- وإجمالًا بلغت الخسائر المتراكمة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ نحو ٧٥,٦ مليون ريال قطري، وهو ما يمثل حوالي ٢٤٪ من رأس مال الشركة البالغ ٣١٥ مليون ريال.

ورغم هذه الأرقام، يؤكد مجلس الإدارة أن القرارات الجريئة لإعادة التقييم تعكس التزامًا استراتيجيًا ببناء قاعدة مالية صحية، تمهيدًا لمرحلة جديدة من النمو ووضع أساس واقعي لتقييم محفظة الاستثمارات الحالية.

وعملية التقييم مستمرة وقد تشهد الشركة المزيد من التعديلات على القيم العادلة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥ ومع ذلك، فإن ما تم إنجازه حتى الآن يعكس تحركًا فعليًا نحو التصحيح الشامل وتحديث آليات اتخاذ القرار الاستثماري.

وهذه الخطوة ضرورية لضمان الشفافية واستعادة الثقة في الشركة وإعادة التقييم لم تكن مجرد إجراء محاسبي بل بداية لمرحلة تتسم بالانضباط والحوكمة والواقعية."

كما تعكف الشركة حاليًا على دراسة فرص استثمارية جديدة أكثر كفاءة وربحية، مع التركيز على القطاعات التي تحقق تدفقات نقدية إيجابية وقيمة مضافة للمساهمين.

يطمئن مجلس الإدارة السادة المساهمين بأن الشركة تسير على الطريق الصحيح، وأن المرحلة المقبلة ستشهد تطورًا تدريجيًا يعكس قوة الإرادة والقدرة على تحويل التحديات إلى فرص

في الختام، أتوجه باسمي ونيابة عن أعضاء مجلس الإدارة الكرام، بخالص الشكر والعرفان لمقام حضرة صاحب السمو **الشيخ تميم بن حمد آل ثاني** أمير البلاد المفدى، وإلى صاحب الجلالة **سلطان عمان هيثم بن طارق آل سعيد** المعظم، وإلى معالي الشيخ **محمد بن عبد الرحمن آل ثاني** رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وإلى سعادة الشيخ **فيصل بن ثاني بن فيصل آل ثاني** وزير التجارة والصناعة، وإلى هيئة قطر للأسواق المالية والى كافة الجهات والأجهزة الرقابية الأخرى في دولة قطر ، كما أتوجه بالشكر الجزيل لجميع المساهمين الكرام، وإلى جهاز الإدارة التنفيذية وجميع الموظفين في الشركة على جهودهم خلال العام.

والله الموفق والمستعان،

خالد بن سلطان الربان
رئيس مجلس الإدارة

وبعدها اتخذت الجمعية القرار التالي:

قرار(١)

تمت المصادقة بالإجماع من الجمعية العامة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة، وعن مركزها المالي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، والخطط المستقبلية للشركة.

ثانياً: سماع تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن ميزانية الشركة وعن الحسابات التي قدمها مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ والمصادقة عليها.

استمعت الجمعية العامة إلى رأي مراقب الحسابات المدرج ضمن تقرير مراقبي الحسابات، السادة / مكتب مزارز أس أيه ليمتد (فرع قطر)، حول ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر، عن السنة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣١ وكان نص التقرير الكامل علي النحو التالي :

إلي حضرات السادة/ المساهمين الكرام،،
شركة قطر وعمان للاستثمار ش.م.ع.ق -الدوحة – قطر
تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي
لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة **قطر وعمان للإستثمار ش.م.ع.ق.** ("الشركة") والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وبيان الربح أو الخسارة، وبيان الدخل الشامل الأخر، وبيان التغيرات في حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية عن السنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية والتي تشتمل علي ملخص للسياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وأدائها المالي، وتدفقاتها النقدية عن السنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية..

أساس الرأي
لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. قمنا بمزيد من التوضيح مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير في الجزء الخاص بمسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية في هذا التقرير. إننا مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية في دولة قطر. وقمنا باستيفاء مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات. إننا نري أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس سليم للرأي الذي توصلنا إليه.

شركة قطر وعمان للاستثمار
QATAR OMAN
INVESTMENT COMPANY

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور، في تقديرنا المهني، الأكثر أهمية خلال تدقيق البيانات المالية عن السنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور خلال إجراء أعمال تدقيق البيانات المالية ككل وخلال تكوين رأينا حولها، كما وأننا لا نقدم رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

١. تقييم الاستثمارات العقارية	
أنظر إيضاح ٤، ٥، ٢٢ و٢٤ حول البيانات المالية	
أمور التدقيق الرئيسية	خطوات التدقيق المتبعة لأمور التدقيق الرئيسية:
تقييم الاستثمارات العقارية قامت الشركة بالاعتراف بعقارات استثمارية بمبلغ ٢٢,٧٩٠,٠٠٠ ريال قطري (٢٠٢٣: ٤٨,٧٣٦,٠٠٠ ريال قطري)، وهو ما يمثل ١١٪ (٢٠٢٣: ١٦٪) من إجمالي الموجودات ويتم قياسها بالقيمة العادلة. يُعتبر تقييم الاستثمارات العقارية في السوق مسألة تدقيق رئيسية نظرًا لأن القيم العادلة يتم تحديدها باستخدام نهج الدخل، حيث تتضمن عملية الحساب إجراءات معقدة وتشمل عددًا من الأحكام والتقديرات، بما في ذلك الافتراضات الرئيسية مثل التدفقات النقدية المتوقعة، ومعدل الخصم، وغيرها.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها في هذا المجال، من بين أمور أخرى، ما يلي: • تقييم كفاءة وقدرات خبير تقييم مستقل المعين من قبل الشركة؛ • الموافقة على معلومات العقار في التقييم من خلال تتبع عينة من المدخلات لسجلات العقارات الأساسية التي تحتفظ بها الشركة؛ • الاستعانة بأخصائي التقييم لدينا لمساعدتنا في الأمور التالية: - تقييم مدى اتساق أساس التقييم وملاءمة المنهجية المستخدمة، بناءً على ممارسات التقييم المقبولة بشكل عام؛ و - تقييم مدى ملاءمة الافتراضات المطبقة على المدخلات الرئيسية، مثل التدفقات النقدية السنوية المخصومة، والنفقات الرأسمالية والمصروفات التشغيلية، وتكلفة رأس المال المتوسطة المرجحة، ومعدلات الإشغال، ومعدلات نمو القيمة النهائية، والتي شملت مقارنة هذه المدخلات بالبيانات المستمدة من مصادر خارجية، بالإضافة إلى تقييماتنا الخاصة المستندة إلى معرفتنا بالشركة والصناعة. تقييم مدى كفاية الإفصاحات في البيانات المالية بما في ذلك الإفصاحات عن الافتراضات والأحكام الرئيسية.

٢. تقييم الاستثمارات غير المدرجة	
أنظر إيضاح ٤، ٧ (ج)، ٢٢ و ٢٤ حول البيانات المالية	
أمور التدقيق الرئيسية	خطوات التدقيق المتبعة لأمور التدقيق الرئيسية:
تقييم الاستثمارات غير المدرجة قامت الشركة بالاعتراف باستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة ضمن "الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" بمبلغ ٤٣,٧١٣,٦٤٦ ريال قطري (٢٠٢٣: ٢٤,٢٥٩,٨٥٦ ريال قطري)، وهو ما يمثل ٢١٪ (٢٠٢٣: ٨٪) من إجمالي الموجودات، ويتم قياسها بالقيمة العادلة. يعتبر تقييم الأسهم غير المدرجة أحد أهم مسائل التدقيق حيث يتم تحديد القيم العادلة باستخدام: – نهج الدخل حيث يتضمن الحساب إجراءات معقدة ويتضمن عددًا من الأحكام والتقديرات بما في ذلك الافتراضات الرئيسية مثل التدفقات النقدية المتوقعة ومعدل الخصم وما إلى ذلك. – نهج السوق الذي يعتمد على مدخلات قابلة للملاحظة، ولكنه لا يستند إلى أسعار معلنة مباشرة لعناصر مماثلة في سوق نشط. حيث تستند المدخلات أو الافتراضات الرئيسية لقياس القيمة العادلة من بيانات السوق للموجودات أو المطلوبات المماثلة، وغالبًا ما تُستخدم هذه المدخلات في نماذج أو آليات التسعير.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها في هذا المجال، من بين أمور أخرى، ما يلي: • تقييم كفاءة وقدرات خبير التقييم المستقل الذي عينته الشركة؛ • الاستعانة بأخصائي التقييم لدينا لمساعدتنا في الأمور التالية: – تقييم مدى اتساق أساس التقييم وملاءمة المنهجية المستخدمة، بناءً على ممارسات التقييم المتعارف عليها؛ و – تقييم مدى ملاءمة الافتراضات المطبقة على المدخلات الرئيسية مثل التدفقات النقدية المخصومة سنوياً، ونفقات التشغيل، والأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاطفاء وتكلفة رأس المال المتوسطة المرجحة ومعدلات النمو النهائي، والتي تشمل مقارنة هذه المدخلات الرئيسية بالبيانات المستمدة من الخارج بالإضافة إلى تقييماتنا الخاصة بناءً على معرفتنا بالشركة والصناعة؛ و – تقييم مدى ملاءمة مضاعفات التقييم المستخدمة للشركات المماثلة المدرجة في البورصة، وما إلى ذلك. • تقييم مدى كفاية الافصاحات في البيانات المالية بما في ذلك الافصاحات عن الافتراضات والأحكام الرئيسية.

شك جوهري حول مبدأ الاستمرارية

نود أن نلفت الانتباه إلى إيضاح ٢ حول البيانات المالية، والذي ينص على أن الشركة تكبدت خسائر متراكمة بمبلغ ٧٥,٦٢٨,٧٩٣ ريال قطري كما في تاريخ التقرير. بالإضافة إلى ذلك، تكبدت الشركة خسارة بمبلغ ٥٥,٩٧٢,٢٦٠ ريال قطري،

خلال السنة وتجاوز إجمالي المطلوبات المتداولة للشركة إجمالي موجوداتها المتداولة بمبلغ ٧,٢٤٨,٩٤٦ ريال قطري كما في تاريخ التقرير. تشير هذه الأحداث أو الظروف، بالإضافة إلى الأمور الأخرى المنصوص عليها في إيضاح ٢، إلى وجود حالة من الشك الجوهري حول قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. ورأينا غير متحفظ بخصوص هذا الأمر.

أمر أخر

تم تدقيق البيانات المالية للشركة كما في وعن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ من قبل مدقق حسابات آخر، والذي أبدى رأي غير متحفظ حول هذه البيانات المالية في ٢٨ مارس ٢٠٢٤.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المدرجة في التقرير السنوي للشركة ("التقرير السنوي")، ولكنها لا تشمل القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي، بما في ذلك تقرير مجلس الإدارة الذي يشكل جزءًا من التقرير السنوي، متاحًا لنا بعد تاريخ تقرير المدقق.

إن رأينا بشأن القوائم المالية لا يشمل المعلومات الأخرى، ولا نبدي عن أي شكل من أشكال تأكيد الاستنتاج بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا حول البيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى والأخذ في الاعتبار، خلال ذلك، ما إذا كانت المعلومات لا تتماشى بصورة جوهرية مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال التدقيق، أو إنها تبدو كأخطاء جوهرية.

إذا استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به، إلى وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فعلينا الإبلاغ عن ذلك. ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤولية مجلس الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول البيانات المالية

إن مجلس الإدارة مسؤول حول إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك من وضع أنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية بغرض إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، فإن مجلس الإدارة مسؤولاً عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة ما لم تكن الإدارة تنوي لتصفية الشركة أو إنهاء عملياتها أو ليس لديها بديل واقعي خلافاً للقيام بذلك.

ويعتبر مجلس الإدارة المسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن "التأكيد المعقول" هو تأكيد عال المستوى، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً لمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائما عن أخطاء جوهرية في حال وجودها، وقد تنشأ الأخطاء عن غش أو عن خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان يمكن بشكل فردي أو جماعي أن يتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءاً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق فإننا نمارس حكماً مهنياً ونحافظ على التزامنا المهني في جميع أعمال التدقيق، وذلك وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، كما أننا:

- حددنا وقيمنا مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناجمة عن احتيال أو خطأ، من خلال التقييم والقيام بإجراءات التدقيق استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً

لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الاحتيال أعلى من تلك المخاطر الناجمة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال يشمل على تواطئ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو العرض الخاطئ أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- حصلنا على فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.
- قيمنا مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي اتخذتها إدارة الشركة.
- قيمنا مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً الى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد يمكن أن تثير شكوكاً جوهرية في قدرة الشركة على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم اليقين، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا الى الايضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو، في حال كانت هذه الايضاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية بالشركة إلى توقف أعمال الشركة وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- قيمنا العرض الشامل للبيانات المالية وبنيتها ومحتواها، بما في ذلك الايضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تُظهر المعاملات والاحداث الهامة بصورة عادلة.

تواصلنا مع إدارة الشركة فيما يتعلق ضمن أمور أخري بالنطاق المخطط له وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك اي وجه من أوجه القصور المهمة في الرقابة الداخلية التي نحددها اثناء قيامنا بالتدقيق.

كما نقدم لمجلس الإدارة بيانًا يفيد بأننا امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية، ونبلغهم بجميع العلاقات والمسائل الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، وعند الاقتضاء، تدابير الحماية ذات الصلة.

من بين الامور التي تم التواصل بشأنها مع مجلس الإدارة، نحدد تلك التي كانت ذات أهمية كبيرة في تدقيق القوائم المالية عن الفترة الحالية، وبالتالي تُعد من المسائل الرئيسية في التدقيق. نقوم بوصف هذه المسائل في تقرير مدقق الحسابات المستقل ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عنها، أو في الحالات النادرة للغاية التي نقرر فيها أن عدم الإبلاغ عن مسألة معينة في تقريرنا هو الخيار الأنسب، وذلك عندما يُتوقع بشكل معقول أن تفوق العواقب السلبية المحتملة لهذا الإفصاح الفوائد التي تعود على المصلحة العامة من هذا التواصل

وفقا لمتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته بموجب قانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١ ("قانون الشركات التجارية المعدل")، فإننا نفيد بما يلي:

- تحتفظ الشركة بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق بياناتها المالية مع تلك السجلات.
- لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لغرض تدقيقنا; و
- لسنا على علم بأي انتهاكات لقانون الشركات التجارية القطري المعدل أو بالقانون خلال السنة والتي قد يكون لها تأثير جوهري على المركز المالي للشركة أو وضعها المالي.

طارق محمد سليمان
سجل مراقبي الحسابات رقم ٣٥٥
رقم التسجيل في هيئة قطر للأسواق المالية ١٢٠١٩١١
الدوحة، دولة قطر في : ٢٦ مارس ٢٠٢٥

وبعدها فتح رئيس مجلس الادارة السيد / **خالد بن سلطان الربان** باب النقاش امام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيهاتهم، الا انه لم يتم طرح أي سؤال من السادة الحضور، وعليه تم اتخاذ القرار التالي من الجمعية العامة العادية:

قرار(٢)
تمت المصادقة بالإجماع من الجمعية العامة العادية على تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن ميزانية الشركة وعن الحسابات التي قدمها مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣١، التي أظهرت خسائر سنوية بمقدار حوالي ٥٥,٩٧ مليون ريال قطري.

ثالثاً: مناقشة الميزانية المدققة للشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ والمصادقة عليها.

أوضح سعادة رئيس مجلس الإدارة، السيد/ **خالد بن سلطان الربان**، أن النسخة الكاملة من البيانات المالية الخاصة بعام ٢٠٢٤ قد تم توفيرها للسادة المساهمين داخل القاعة منذ بداية الاجتماع، وذلك لتمكينهم من الاطلاع عليها بشكل مباشر، وأضاف أن هذه البيانات قد تم نشرها مسبقًا في صحيفتين يوميتين محليتين، كما تم الإعلان عنها على موقع بورصة قطر، إلى جانب نشرها على الموقع الإلكتروني الرسمي للشركة *(www.qatar-oman.com)*.

عقب ذلك، قام سعادة رئيس المجلس بفتح باب النقاش أمام السادة المساهمين، ودعاهم إلى تقديم أي استفسارات أو ملاحظات تتعلق بالبيانات المالية المعروضة، إلا أنه لم ترد أي استفسارات أو تعليقات من الحضور، وبناءً عليه، تم المضي قدمًا في اتخاذ القرار التالي:

قرار(٣)
تمت المصادقة بالإجماع من الجمعية العامة العادية على الميزانية المدققة للشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ كما أعدتها الشركة وتمت مراجعتها من قبل المدقق الخارجي والتي أظهرت خسائر سنوية بمقدار حوالي ٥٥,٩٧ مليون ريال قطري.

رابعاً: مناقشة تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠٢٤ واعتماده.

أشار رئيس مجلس الإدارة، السيد/ خالد بن سلطان الربان، أن تقرير الحوكمة الخاص بالشركة متوفر للمساهمين داخل القاعة منذ بداية الاجتماع، كما تم نشره مسبقًا على الموقع الإلكتروني للشركة (www.qatar-oman.com) ليتاح للمساهمين الاطلاع عليه قبل انعقاد الاجتماع.

عقب ذلك، دعا رئيس المجلس السادة ممثلي مكتب مزارز أس أيه ليمتد (فرع قطر) لتلاوة تقريرهم بشأن حوكمة الشركات والضوابط الداخلية المتعلقة بالتقارير المالية، وقد استمعت الجمعية العامة إلى ملخص من **"تقرير التأكيد المستقل الموجه إلى السادة مساهمي شركة قطر وعمان للاستثمار (ش.م.ع.ق.) بشأن مدى التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية"**، بالإضافة إلى **"تقرير حول مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤"**، المقدم من مراقبي الحسابات.

وبعدها فتح رئيس مجلس الإدارة باب النقاش للسادة المساهمين، وسأل رئيس مجلس الإدارة إذا كان هناك اي استفسار بخصوص التقرير من عدمه ولم يكن هناك اي سؤال من اي مساهم، وعليه تم اتخاذ القرار التالي من الجمعية:

قرار(٤)
تمت المصادقة بالإجماع من الجمعية العامة العادية على تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢٤ وتم اعتماد التقرير.

خامساً: الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح وإقراره.

أشار رئيس مجلس الإدارة، السيد/ **خالد بن سلطان الربان**، إلى أنه نظراً للنتائج المالية الختامية لعام ٢٠٢٤، وتحقيق خسائر فعلية بقيمة ٥٥,٩٧ مليون ريال قطري، فقد رفع مجلس الإدارة توصية إلى الجمعية العامة بعدم توزيع أرباح على المساهمين، وإذ يتفهم مجلس الإدارة تمامًا تطلعات السادة المساهمين للحصول على عوائد على استثماراتهم، فإنه يؤكد أن هذا القرار الصعب جاء في إطار الحرص على تعزيز المركز المالي للشركة وتقويته لمواجهة التحديات الراهنة، وفي هذا السياق، شدد رئيس المجلس على أن أولوية الشركة في المرحلة الحالية تتمثل في العمل الجاد على تجاوز هذه الظروف وتحقيق

تحسن ملموس في الأداء خلال السنوات القادمة، وذلك من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية، والحصول علي فرص النمو المتاحة، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتعزيز ربحية الشركة.

كما أعرب عن ثقته بأن تضافر الجهود مع الرؤية الاستراتيجية الواضحة سيقود إلى تحقيق نتائج إيجابية ومستدامة، تنعكس بإذن الله بشكل مباشر على قيمة استثمارات المساهمين وتوزيعات الأرباح المستقبلية، واختتم الكلمة بتوجيه الشكر للمساهمين الكرام على تفهمهم ودعمهم المستمر، مؤكداً أن مجلس الإدارة يعمل بكل جد وإخلاص لتحقيق مستقبل أفضل للشركة ولجميع المساهمين، وبعدها تم اتخاذ القرار التالي:

قرار (٥)

تمت المصادقة بالإجماع من الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح لهذا العام ٢٠٢٤.

سادساً : إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وتحديد مكافآتهم.

أفاد رئيس مجلس الإدارة، السيد/ **خالد بن سلطان الربان**، الي ان تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة يتوقف على تحقيق أرباح أكثر من ٥٪ مع الاخذ في الاعتبار أقل نسبة توزيع أرباح على المساهمين وهي ٥٪ وفقاً لقانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والقانون رقم (٨) سنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والنظام الأساسي للشركة.

وأشار انه بناءً على التعميم رقم (٢) الصادر من وزارة التجارة والصناعة بشأن الحد الأقصى للمبلغ المقطوع الذي يجوز توزيعه على أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة والشركات المساهمة الخاصة في حال لم تحقق الشركة ارباحاً يكون الحد الاقصى للمبلغ المقطوع كما يلي:

- لرئيس مجلس الإدارة مبلغ مقطوع قدره (٧٥,٠٠٠ ريال قطري) كحد اقصى
- لأعضاء مجلس الإدارة مبلغ مقطوع قدره (٧٥,٠٠٠ ريال قطري) لكل عضو كحد اقصى

وأنه وفقًا لتعميم وزارة التجارة والصناعة، وعلى الرغم من تحقيق الشركة لخسائر هذا العام، يمكن للشركة توزيع مكافآت على أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ ٧٥,٠٠٠ ريال قطري.

كما أشار رئيس مجلس الإدارة إلى أنه وانطلاقًا من المسؤولية الأدبية التي يتحملها أعضاء مجلس الإدارة، فقد ارتأى المجلس "رغم أن القانون يُجيز صرف مكافآت لأعضاء المجلس" الامتناع عن صرف أي مكافأة أو أتعاب للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وذلك نظرًا لعدم تحقيق أرباح تُوزع على المساهمين، وقد جاء هذا القرار تأكيدًا على التزام المجلس بحماية مصالح الشركة وصون حقوق المساهمين، وتجسيدًا لمبدأ تحمل المسؤولية في ظل النتائج المالية المحققة.

وبعدها شكر سعادة الرئيس مجهود والتزام السادة الأعضاء مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٤ ودعي السادة المساهمين الي التصويت على ابراء ذمة جميع اعضاء مجلس الإدارة من أي التزامات ومسئوليات عن أعمالهم خلال العام المنصرم.

عقب استعراض تلك التفاصيل وما تشير اليه القوانين المنظمة، تفضل رئيس مجلس الإدارة بفتح باب النقاش أمام السادة المساهمين لإبداء ما لديهم من ملاحظات أو استفسارات أو اعتراضات إلا أنه لم يتم تسجيل أي استفسار أو ملاحظة أو اعتراض من قبل الحضور، وهو ما عُد بمثابة إقرار ضمني من الجمعية العامة بما تم عرضه ومناقشته خلال الاجتماع، وبناءً عليه، تم الانتقال إلى اتخاذ القرار بشأن البند وكان القرار على النحو التالي:

قرار (٦)

صادقت الجمعية العامة على التوصيات المقدمة من مجلس الإدارة، وذلك بإجماع الحاضرين، دون أي تحفظات، وتم إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي ٢٠٢٤، كما تمت الموافقة من الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بعدم منح أعضاء مجلس الإدارة مكافآت سنوية عن العام المالي ٢٠٢٤.

سابعاً : الموافقة على تعيين المدقق الخارجي للشركة لعام ٢٠٢٥ وتحديد أجره السنوي.

أفاد رئيس مجلس الإدارة، السيد/ **خالد بن سلطان الربان**، الي انه سوف يتم مناقشة واتخاذ قرار بخصوص تعيين المدقق الخارجي للشركة وبعد الإشارة والسماح الي السادة مندوبي مراقب الحسابات الخارجي السادة / مكتب مزارز أس أيه ليمتد (فرع قطر) بمغادرة قاعة الاجتماعات، أفاد رئيس مجلس الإدارة، الي انه طبقا لقانون الشركات والمادة رقم (٥٩) من النظام الأساسي للشركة الذين ينصان علي تعيين مدقق الحسابات في الجمعية العامة العادية للشركة وتحديد أتعابه على ألا تتجاوز مدة التعيين خمس سنوات متصلة ولا يجوز إعادة تعيينه قبل مرور سنتين متتاليتين، فانه فقد تم دعوة عدة مكاتب للتدقيق الخارجي للشركة للعام المالي ٢٠٢٥ ، وقد تم رفع توصية من مجلس إدارة الشركة الي الجمعية العامة العادية بتجديد الثقة واختيار السادة / مكتب مزارز أس أيه ليمتد (فرع قطر) لعام ٢٠٢٥ كمدقق خارجي مقابل اتعاب تدقيق بمبلغ وقدره ٧٠ الف ريال قطري.

قرار(٧)

تمت المصادقة بالإجماع من الجمعية العامة العادية على العرض المقدم من مكتب السادة / مكتب مزارز أس أيه ليمتد (فرع قطر) وتعيينه كمراقب حسابات خارجي للشركة عن العام المالي ٢٠٢٥ مقابل اتعاب تدقيق خارجي بمبلغ وقدره ٧٠ الف ريال قطري.

*** هذا وقد انتهى الاجتماع في تمام الساعة ٠٨:٣٠ مساءً ***

احمد عصام الدين وهبه
أمين سر المجلس

خالد بن سلطان الربان
رئيس مجلس الادارة

شركة الفا اوميجا ذ.م.م
جامع الاصوات
نادر سعيد الصوص

مزارز أس أيه ليمتد (فرع قطر)
مراقب الحسابات الخارجي
طارق محمد سليمان - رقم القيد : ٣٥٥

mazars
SA Limited
P.O. BOX: 5583, DOHA - QATAR
Stamped for Identification Purposes Only